Governance in the Qur'an and Sunnah
The Quarterly Journal of
Vol. 1 • No. 1 • Issue 1 • Winter 2023

The Place of the Right of Criticism in Islamic Governance from the Perspective of the Holy Qur'an

Seyyed Kazem Seyyed Baqeri[1]

Received: 25/01/2023 Accepted: 18/06/2023

Abstract

Examining the role and place of the right to criticize in Islamic governance from the perspective of the Holy Qur'an, which is the main source of political thought, is of great importance. A factor can speed up the progress of Islamic society, since in Islamic governance, citizens are of the most effective forces, and a major part of accepting their participation in the process of power is possible by recognizing their right of criticism. This article seeks to examine the place of the right of criticism in Islamic governance and its role in providing political freedom from the perspective of the Holy Qur'an. In the hypothesis, it has been emphasized that according to the infrastructures of Quranic thought such as the necessity of preserving human dignity, preserving moral values and the possibility of errors made by agents, and it should be kept in mind that the role of criticism in Islamic governance to provide political freedom can be observed in issues such as the presence of a group of critics, the acceptance of free criticism, and the necessity of fair criticism; And things like dependence on habits, dogmatism, prejudice and the idea of infallibility are major obstacles to achieving the right of criticism in Islamic governance. This important issue has been examined by referring to the Holy Qur'an and interpretive narratives through the method of ijtihadi interpretation.

Keywords

The Holy Qur'an, The right of criticism, Islamic governance, Political freedom.

1. Associate Professor, Research Institute of Islamic Culture and Thought, Qom, Iran. sbaqeri86@yahoo.com

* Seyyed Baqeri, S. K. (1402 AP). The Place of the Right of Criticism in Islamic Governance from the Perspective of the Holy Qur'an. *Journal of Governance in the Qur'an and Sunnah*, 1(1), pp. 65-92. DOI: 10.22081/jgq.2023.73632

الحوكمة في القرآن والسنة
مجلة علمية نصف سنوية
المجلد ١ ● العدد ١ ● الرقم المسلسل للعدد ١ ● ربيع و صيف ● ٢٠٢٣

حق النقد في الحوكمة الإسلامية من منظور القرآن الكريم

سيد كاظم سيد باقري[١]

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٣/٠١/٢٥ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٠٦/١٨

الملخص

دراسة موقف الحوكمة الإسلامية من النقد ومنح الرعية حق توجيه الإنتقاد من المؤسسة الحاكمة من منظور القرآن الكريم وهو أهم مصدرٍ للفكر السياسي في الإسلام، أمر بالغ الأهمية ولابد من التطرق إليه من زوايا مختلفة. ذلك لأنّ دراسة حق النقد للمواطن من شأنه أن يساعد على تقدم البلاد الإسلامية ويحرّك عجلة التطور والتقدم. وبما أنّ المواطن في الحوكمة الإسلامية هو يأخذ بدفّة البلاد نحو التقدم وتحقيق التنمية، وأنّ الحوكمة الإسلامية تستقي شرعيتها من هذا المواطن ومدى مشاركته في العمل السياسي وحضوره في الساحة الإجتماعية، فإنّ هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على مسألة حق الإنتقاد في الحوكمة الإسلامية، ودور هذا الفرد في ضمان الحريات السياسية من منظور القرآن الكريم. أكّدت هذه الدراسة على أنّ الأساس في الخطاب القرآني هو صيانة كرامة الإنسان، وصيانة القيم الأخلاقية وإحتمال إرتكاب الأخطاء من قبل الولاة والعاملين في الحوكمة الإسلامية، ولهذا يجب النظر إلى أنّ الإنتقاد من الحوكمة الإسلامية من شأنه أن يقلّ الولاة والعمال العثرات ويساعدهم على تفادي الأخطاء وتحاشي العدول عن الصواب. لهذا يجب أن ينصبّ الإنتقاد على قضايا محورية مثل حريّة الإنتقاد، وقبول هذا الإنتقاد برحابة صدر ورعاية جانب الإنصاف والأخلاق السامية عند توجيه النقد؛ لا غرو أنّ حجر الأساس في عملية الإنتقاد برمّتها هو مراعاة حقوق الآخر

١. أستاذ مشارك في المعهد الثقافة والفكر الإسلامي، قم، إيران. sbaqeri86@yahoo.com

* سيد باقري، سيدكاظم. (٢٠٢٣). حق النقد في الحوكمة الإسلامية من منظور القرآن الكريم. مجلة الحكومة في القرآن والسنة، فصلية علمية، ١ (١)، صص ٦٥-٩٢.
DOI: 10.22081/jgq.2023.73632

واحترام العادات، والتقاليد، وتجنّب الدوغمائية، والتخشّب العقلي والفكري، والمزاعم الواهية؛ فما لم يلتزم طرفي النقد بحقوق الطرف الآخر لا يمكن خلق بيئة مواتية للإنتقاد البنّاء في الحوكمة الإسلامية. وقد تناول الباحثون هذا الأمر من خلال الرجوع إلى القرآن وأمّهات النصوص الدينية والروايات والتفاسير واعتمدوا على منهج التفسير الإجتهادي.

الكلمات المفتاحية

القرآن الكريم، حق الإنتقاد، الحوكمة الإسلامية، الحرية السياسية.

المقدمة

لم نأت بجديد إن قلنا إنّ إحدى تجليات الحقوق الأساسية في الحريات السياسية، هي حق توجيه الإنتقاد للمؤسسة الحاكمة؛ وأبرز تجلياتها تبرز لنا في المجال السياسي، ومراكز صناعة القرار في السلطة. فالسعي الحكومات برمتها ينصبّ على تنظيم ممارسة السلطة من أعلى لأدنى لتجنيبها العدول عن الصواب. بيد أنّ هذا لم يتسنّ إلا بالمشاركة المواطن الفاعلة وحضوره في العمل السياسي والإشراف على ممارسة السلطة لتفادي وقوعها في الخطأ. فلا يمكن أن تقتصر عملية صناعة القرار في السلطة وداخل أسوار المؤسسة الحاكمة ومن دون إشراك المواطن، وتفادي الحياد عن الصواب. وللإنتقال من مرحلة تدخل الحكومات الأجنبية في صناعة القرار، إلى الحصول على الإستقلال السياسي، لابد من تنشيط الأضلاع الثلاثة التي تكوّن المؤسسة الحاكمة وهي الحوكمة، والمجتمع المدني، والمواطن والتنسيق بين هذه الأضلاع الثلاثة وتعزيز العمل المشترك بينها. ففي هذا التلقي من الحوكمة لا يمكن للدولة الإستيلاء على صناعة القرار والإستفراد به؛ فهذا التوجّه من مخرجات ونتائج الفكر الشيوعي والإشتراكي الذي يضع المؤسسة الحاكمة على رأس السلطة ولا يدع مجالاً لأي من القوى السياسية المشاركة في صناعة القرار. فقد تستولي هذه الحكومات على الحياة السياسية، والإجتماعية، والثقافية للمواطن وتستفرد بالقرار ويستفحل حضورها في كافة شؤون الحياة؛ فآلات هذه الحكومات لم تكن سوى الدكتاتوريات العتيدة والأنظمة الشمولية التي تتخذ من العنف نهجاً تسير عليه لتجاوز العقبات والتحديات. ولم تكن نتائج مثل هذه الحكومات الدكتاتورية سوى الفشل الذريع على كافة المستويات، وسيحل الدمار والإنهيار في جميع مفاصل الحكومة والشعب. ولكي تتفادى الحكومات هذه المآلات، ولتحاشي الإنهيار وخلق بيئة مواتية للمشاركة السياسية وحضور المواطن في العمل السياسي، لابد لها من فتح باب الإنتقاد والإنفتاح على تعدد الآراء والتوجهات وتمكين المواطن من

المشاركة السياسية، وتعزيز حضور المؤسسات، والنقابات، والأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز روح المطالبة والمسائلة لدى المواطن ومشاركته في العمل السياسي. لهذا «أصبحت الحكومات في العصر الحديث، جهة واحدة من جهات صناعة القرار وفاعلاً واحداً من مجموع الفاعلين على الساحة السياسية، وما فتئت تتقلص صلاحياتها لصالح مؤسسات المجتمع المدني. ومن بين أبرز الفاعلين في الساحة السياسية تجدر إلى الشركات التجارية، والمؤسسات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث والدراسات، ورجال الدين، والأحزاب، والمؤسسة العسكرية والأمنية وجهات أخرى لها تأثير على عملية إتخاذ القرار في الحوكمة. وكلما تعدد هؤلاء الفاعلون وتعدد المشاركون والمؤثرون في عملية إتخاذ القرار في المجتمع، فإنّ المؤسسة ستكون أكثر تعقيداً وتقدماً. ومن جهة أخرى، فضلاً عن المؤسسات الداخلية، ثمّة لاعبون مؤثرون دوليون مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية التي تؤثر على الحكومات في سياساتها». (رضائي والزملاء، ١٣٩٢، ص ١٦).

ومن أبرز الأسباب التي تعزز حضور المواطن في عملية اتخاذ القرار، هي خلق مناخ سياسي منتفح وبيئة مواتية لهؤلاء المواطنين لتوجيه الإنتقاد الحرّ للحكومات. تسعى هذه الدراسة أن تركّز اهتمامها على مسألة الحريات السياسية، وطريقة الحكم من جانب، والإعتراف بحق الإنتقاد للمواطن من جهة آخرى. لهذا ينصب اهتمام هذا البحث على إيجاد موطئ قدم لحق الإنتقاد والإهتراف به كحق من حقوق المواطن في الحوكمة الإسلامية وتأثيره على ضمان الحريات السياسية. وقد أكّد الباحثون على أنّ اللبنة التي تقوم عليها فكرة حق الإنتقاد من منظور القرآن الكريم هي مراعاة حقوق الآخر واحترام العادات، والتقاليد، وتجنّب الدوغمائية، والتخشّب العقلي والفكري، والمزاعم الواهية بعدم الوقوع في الأخطاء. فما لم يتم ضمان حق المواطن بالإنتقاد من الحوكمة وإشراك هذا المواطن في العملية السياسية في الحوكمة الإسلامية لا يمكن الحديث عن

الحقوق والحريات. وقد تناول الباحثون هذا الأمر من خلال الرجوع إلى القرآن وأمّهات النصوص الدينية والروايات والتفاسير واعتمدوا على منهج التفسير الإجتهادي.

١. إيضاح المفاهيم

١-١. الإنتقاد

الإنتقاد أو النقد هو تمييز الصالح عن الطالح أو الصحيح عن السقيم (حماد عجرد، ١٤٠٤ق، ص٢٧١). فالنقد هو عملية تمييز الدراهم السليمة عن الدارهم غير السليمة. أما «نقد الكلام» فهو الإفصاح عنه، وإزالة العيوب والنواقص (معلوف، ١٣٨٤، ص٣٨٧). فقد يقال: نقدت الدراهم وانتقدتها: إذا اخرجت منها الزائف والتالف (الطريحي، ١٣٧٥، ج٣، ص١٥١). فلا يمكن القيام بهذه العملية البالغة الدقة وتمييز الصالح عن الطالح وإظهار العيوب، خاصة على الصعيد السياسي، إلّا بتوفير مناخ سياسي منتفح وضمان حريّة افراد المجتمع. وما لم يتم ضمان هذه الشروط، سيحلّ الإستبداد بالمؤسسة الحاكمة ويستفحل الظلم والإستفراد بالرأي وتفتقد الحوكمة مشروعيتها سياسياً واجتماعياً، ويستشري الظلم والفساد في مفاصل الدولة وحينها لا معنى للحديث عن الإنتقاد وحق النقد وحقوق المواطن وما إلى ذلك مما يتطلّب الإنفتاح السياسي. فأبرز ما يتصف به المستبدون هو رفضهم التام للنقد، والمزاعم الواهية بكمال العقل وسداد الرأي. ففي مثل هذه الأحوال لا يحق لأحد إبداء الرأي فحسب، وإنما سوف يُزجّ في غياهب السجن كل من عارض رأي الحاكم أو وجّه إنتقاداً لقراراته.

١-٢. الحكم

يسيطر الحكم على العلاقة التي تربط بين الحاكم والمحكوم والمؤسسة الحاكمة والشعب. فلا يمكن أن تتخيل حكما من دون هذه العلاقة الثنائية. وقد اكتسى

مفهوم الحكم أبعاد ومعان أخرى بعد تقرير البنك الدولي لمفهوم التنمية حول تنمية دول صحراء أفريقيا عام ١٩٨٩م. فبعد ذلك الحين أصبح لهذا المصطلح، إستخدامات مختلفة على مختلف الصُعُد والمستويات. فهذا المفهوم كان ذو صلة وثيقة بالفضاء السياسي والمؤسسة الحاكمة، لكن أصبح الآن يُستخدم في مجال الإقتصاد السياسي، والتنمية ولقي رواجاً في هذه المجالات. إذن أصبحت المفاهيم المتعلقة بالحكم متعددة ومتنوّعة واكتست معان مختلفة (Malik, 2018, p. 11). ويرى البعض في تعريفهم لهذا المصطلح أنّه يستبطن في معناه السنن والتقاليد، والمؤسسات الإجتماعية والآليات التي تحدّد صناعة القرار وطريقة استخدام القوّة، ومنح الفرص للمواطن للتعبير عن آراءه وخلق بيئة مواتية للتعبير عن الرأي، وطريقة إتخاذ القرار في المجالات الإجتماعية العامة (www.iog.ca).

ووصلت آخر دراسات حول مفهوم الحكم إلى مفهوم حوكمة الشبكة[1] وهي تعني أو تؤدي إلى التنظيم الذاتي للحكومات، والسيطرة الذاتية، وإمكانية الإشراف على عمل الحوكمة وقبول المسؤوليات تجاه الأعمال والإنجازات، وخلق علاقة تعاملية بين هذه الأجزاء المكوّنة للمجموعة بكليتها. إلا أنّ هذه العملية لم تتطرق إلى دورة ممارسة السلطة بصورة صحيحة، ولم تتمكن حوكمة الشبكة من تفعيل التنظيم الذاتي وتنجز هذا الأمر بصورة صحيحة. الحديث في حوكمة الشبكة أو حكم الشبكة يتركز حول «التنسيق بين الشركات وبين المراكز السياسية-الإقتصادية التي تكتسب معناها ضمن إطار النظام الإجتماعي غير الرسمي، خلافاً لبنية الشركات الإدارية والعلاقات الرسمية التي تربط بينها» (Jones; Hesterly; Borgatti, 1997, p. 273). وقد كان يُعتمد في السابق كمنهج يتم تنفيذ الأعمال بناء عليه. ففي هذا النوع من الحكم، تتكوّن علاقات ونشاطات تجارية وسياسية متعددة الطبقات كشبكة

1. Network governance

معقدّة ومتشابكة. لهذا في هذا النوع من العملية، تدخل النخبة الإجتماعية في مجال النشاطات الإجتماعية-السياسية، وتصبح المشاركة في العمل السياسي الهاجس الأوّل للنشطاء والمؤثرين على الساحة السياسية وتتمكن المؤسسات والأحزاب والمواطنون من كسب حيزّ من السلطة وتكون لكل من هذه الأجزاء الإجتماعية تأثيرها على الساحة السياسية، وتتحوّل الحوكمة العمودية التي تسير من الأعلى إلى الأدنى، حوكمة أفقية تستقي شرعيتها من الشارع ومن أفراد المجتمع كمواطنين، وتصبح العلاقة الثنائية المتمثلة في الحوكمة/المواطن علاقة جدلية. فقد تسعى المؤسسة الحاكمة للتنسيق بين حاجات المجتمع ومطالب أفراد هذا المجتمع، لكي تتمكن من صناعة مواطن نشطٍ في الساحة السياسية يستطيع المشاركة بكامل حريّته وبكل وعي وقوّة في العلمية السياسية.

تختلف مفردات الحوكمة، والدولة، والحكم، والسلطة، مع بعضها في إطار العمل السياسي والخطاب السياسي العام والسائد بين الدول. لأنّ مصطلحات مثل الحوكمة والدولة في استخدامها العام تشير إلى نظام سياسي مستقل له مؤسساته الخاصة ويتسلّم مقاليد الحكم إثر فوزه بالإنتخابات الحرّة، كما تشير إلى نوع الحوكمة، والأحزاب السياسية، والمنظومة الإدارية. تماماً مثلما يشير مصطلح الحكم إلى السلطة العليا والمشروعة؛ ويدلّ مصطلح الحوكمة على المؤسسة التي تؤطّر هذه السلطة وتستخدمها حسب معايير وأطر إجتماعية محددة؛ بينما يدل مصطلح الحكم على نوع التعامل والسلوك الذي تنتهجه الحكومات في المجال العام وآلية تعاملها مع المواطن وطريقة سلوكها في المجالات الإجتماعية التي تشكل همزة الوصل بين السلطة والمواطن. فالحكم، يفرض على الدول أن تقف موقف المسؤول تجاه أعمالها وتوفّر الفرصة المتكافئة لكل المواطنين لمسائلتها على جميع أعمالها، وقراراتها، وسلوكها الداخلي والخارجي، وخططها، وقوانينها وآلية تنفيذها للسلطة التي يجب أن تستخدمها في أطر شفافة وواضحة.

٢. التمهيد النظري

٢-١. الإنتقاد وصيانة كرامة الإنسان

لا غرو أنّ لكل شيء حدوده، والحرية ليست إستثناءاً من هذا الأمر. فلا يحق للمواطن بذريعة الحرية إلصاق التهم للحكومات ورجال الدولة، ولا يحق لأيّ مواطن أن يغتاب صناع القرار في الحوكمة ويوجّه لهم التهم ويعمل على تشويه سمعتهم. لأنّ هذا ستكون له مآلات ونتائج وخيمة للحوكمة الإسلامية وقد يؤدي إلى العصيان والتمرّد، وإنعدام الأمن، والفوضى، ويكبّد البلاد خسائر فادحة. فقد يقول القرآن الكريم للمؤمنين: «يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا...لا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنا» (النساء، ٩٤).

إذن حريّة التعبير تؤطّر بأطار صيانة كرامة الإنسان، وصيانة عرضه من التهم والإفتراءات الواهية، والتغاضي عن المثالب والعيوب وعدم الخوض في الحياة الأفراد الخاصة. لهذا لم نجد في التراث الديني ما يبرّر حرية التعبير في هذه القضايا أو يسمح بها بذريعة حرية التعبير. فإن أُبيحت الأعراض وسُمح بالبوح بأسرار الناس والكشف عن مثالبهم دون رادع ولا وازع، فستسود المجتمع حالة من سوء الظن وانعدام الثقة وتستشري الكراهية بين أبناء المجتمع المسلم وتجعل التعامل بين أبناءه والعمل المشترك ضرباً من المستحيل. إذن لا يحق لأيّ شخص كائناً من كان، القدح بالآخر وذمّه وكيل التهم والشتائم له بذريعة حرية التعبير، إلّا من ظُلِم، ولا يحق لهذا المظلوم النيل من الظالم بالكلام والقول إلا في نفس الحالات الذي شهد الظلم فيها، فلا يخوض في قضايا أخرى لا تمتّ بالظلم بصلة لكي يدافع عن حقه وينالله إن استطاع (مكارم الشيرازي، ١٣٧٩، ج٤، ص١٨٤).

٢-٢. الإنتقاد وصيانة القيم الأخلاقية

هناك الكثير من الأمور التي تحدّ من حريّة التعبير، منها صيانة القيم الأخلاقية.

فحرية التعبير لا تُجيز النيل من حقوق الآخر قولاً وفعلاً. إذن لا يجوز النيل من عقائد الآخر ومقدساته بذريعة حرية التعبير. فقد يقول القرآن: «وَ لا تَسُبُّوا الَّذينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ» (الأنعام، ١٠٨).

كما نهى القرآن عن الإساءة للآخر وتحاشي باطل الكلام وتجنّب الزور والبهتان وإلصاق التهم والكذب على الناس. وهذا في قوله تعالى: «وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ» (الحج، ٣٠).

إذن بناء على التعاليم الدينية ونظراً للقيم الأخلاقية، يُعد الحديث الباطل أحد المحظورات التي تحد من حريّة التعبير . وذلك في قوله: «وَ الَّذينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ»؛ تنهى هذه الآية من قول الزور والإعراض عن اللغو والكلمات النابية. (المومنون، ٣). ويقول القرآن في موضع آخر: «وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَري لَهْوَ الْحَديثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يَتَّخِذَها هُزُوا» (لقمان، ٦).

كما تدعو آيات أخرى إلى رعاية جانب الإعتدال في الكلام. والآية هي: «وَ إِذا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا» (الأنعام، ١٥٢).

كل هذه التحذيرات، والتنبيهات، والقيم، والمحدوديات تحذرنا من الوقوع في الأخطاء قولاً وفعلاً وتؤكد لنا أنّ الإنسان المسلم لا ينبغي أن يكون لاذع الكلام ويتفادى القذع والتنكيل بالناس في جميع الحالات والظروف، وألّا يخرج عن جادة الصواب، وأن يقف على مسافة واحدة بين الأمور والناس ولا ينتهك حقوق الآخر ويكيل التهم للناس وما إلى ذلك مما يضر بالناس وبسمعتهم. فهذه الأمور عندما تدخل الخطاب السياسي ستكون لها نتائج ومآلات مضاعفة وستساعد على تحقيق التنمية الفردية والإجتماعية. على سبيل المثال، حرمة المؤمن قد تكون فردية أو تكون محدودة بعدد من الأفراد، لكن في بعض الحالات ستتعلّق القضية بالقضايا الإجتماعية-السياسية وترتبط بملايين الناس؛ فالتهمة الواحدة قد تقود الإنسان إلى هاوية الهلاك والزوال. إذن، التدقيق في استخدام الكلمات والعبارات أثناء الحديث حول هذه القضايا، يجب أن يبلغ

منتهاه، ويجب على المتحدث أن يأخذ الكثير من الأمور بعين الإعتبار ولا يطلق العنان للسانه بذريعة حرية التعبير والحريات السياسية ويجول ويصول في ساحة الكلام من دون رادع ولا وازع.

٢-٣. الإنتقاد، محرّك الحوكمة الإسلامية

من أهم الأمور المؤثّرة والهامة في عملية التنمية وتقدم المجتمعات والحكومات، هو منح الحريات للنقد والإنتقاد، وتوفير بيئة مواتية للمسائلة، والمتابعة، والإعتراف بحق الإحتجاج والمتابعة من قبل المواطن من أجل الإطلاع عن قرارات الحكومات وأعمالها. وقد أولى الفكر الإسلامي إهتماماً كبيراً بالأمر يمكن إيجاد جذوره في القرآن الكريم. وقد يظن البعض أنّ الإنتقاد قد ينال من مؤسسة الحوكمة الإسلامية ويزعزع أركانها، بينما تعاضد الأفكار ومشاطرة الآراء وتعاون القوى السياسية والإجتماعية وتضارب الأفكار للوصول إلى الرأي الأصوب في مناخ سلمي وودّي، من شأنه أن يعزّز دعائم الحوكمة الإسلامية وخططها وبرامجها التنموية، ويعزز قوانينها ويسوق المواطن نحو السلوك السلمي والسليم. «لا ينبغي أن نتخيل أنّ التضييق على حرية التعبير والحديث عن الأفكار والتوجهات المختلفة يساعد على صيانة الإسلام من المخاطر. فثمّة طريق واحد لتعزيز شوكة الإسلام وقوّته وهو المنطق وتوفير مناخ مناسب لحرية التعبير ومواجهة الأفكار المتعارضة مع القيم الإسلامية بكل صراحة ووضوح» (مطهري، ١٣٩٣، ج٢٤، ص١٠١). إذن يجب أن تكون حرية التعبير والحريات السياسية-الإجتماعية المحرّك الأساس للحوكمة الإسلامية ودفع عجلة التطور والتقدم لهذه الحوكمة.

لقد طرأت تغييرات جذرية على مفهوم الحكم في العقود الأخيرة وشهد هذا المفهوم الكثير من التحولات الكبيرة وتغيرت آليات ممارسة السلطة. ونظراً للعلاقات التي تربط بين الدول، والمواطنين، ومؤسسات المجتمع المدني، أصبح

النقد جزءاً لا يتجزّأ من مفهوم السلطة وآلية ممارستها. فالمراقبين و ذوو النظر وأصحاب الأفكار الوقّادة الذين يراعون جانب الإنصاف في إنتقاداتهم، هم أكبر نعمة وأنجع محرّك يمكنه أن يساعد المجتمع ويسير به نحو التقدم والتنمية، وذلك من خلال الإشراف على الشؤون التنفيذية والقوانين وكل الإجراءات التي تتخذها الحكومات. ففي هذه النظرة، لا يمكن ممارسة السلطة من أعلى لأدنى؛ فقد ترفض حرية التعبير هذا النمط من الحكم، كما أنّ الحوكمة ترحب بتضارب الآراء وتعدد وجهات النظر في المجتمع وتسعى لإستغلال هذه الطاقات لصالح تنمية المجتمع، وأن تكون مسؤولة عن كل إجراءاتها وأعمالها تجاه الجماعات والأحزاب والمؤسسات الإجتماعية وتشجع المواطن على المسائلة لتوفير بيئة مواتية للتنمية السياسية والإجتماعية.

النقطة الهامة الأخرى هي أن مسائلة الحكام والقادة وتوجيه الإنتقاد لأفعالهم ونشاطاتهم لن تزول وتندثر بأيّ حال من الأحوال. بل يمكن توجيه الإنتقاد إليهم في كافة الأحوال والظروف. وحسب تعبير الشهيد بهشتي، أيّ حوكمة وبأيّ عنوان وبمختلف الصفات، لن يجوز لها تحت أيّ ذريعة أو حجة، أنّ تسلب المواطن حق الإنتقاد وتحدّ من حرية التعبير (بهشتي، ١٣٩٠، ص١٢٧).

٢-٤. احتمالية خطأ الولاة

بما أنّ الحكام والولاة في عصر الغيبة ليسوا معصومين من الخطأ بل معرّضين للأخطاء بشدّة، لهذا فهم بحاجة إلى إشراف الحوكمة وإشراف الشعب عبر الإنتقاد والتذكير بالأخطاء والترحيب بالآراء والنظريات المختلفة؛ هذا لكي تُتخذ القرارات في فضاء سياسي ودي وتصالحي منتفح ومنطقي قادر على تجنيب القادة من الخطأ. فالعقل الجماعي والمعرفة الجمعية تقلص من إحتمالية الخطأ. وضرورة الإنتقاد والإشراف غير الرسمي عبر الشعب، والنخبة، والمواطنين تأتي حسب تعبير صاحب كتاب تنبيه الأمّة، من أجل عدم إمكانية الإتصال

بالمعصوم وانعدام العصمة؛ ولهذا لابد من اختيار جماعة من العقلاء لتسديد آراء القادة وتجنيبها من العدول عن طريق الصواب والحياد عن طريق الحق أو الخروج من حدود العقل والمنطق (النايني، ١٣٨٦، ص ٨٨). إذن ضرورة الإنتقاد، والإشراف، والمراقبة على الأعمال، كلها تدتي بسبب إحتمالية الخطأ والعدول عن جادة الصواب والتصدي للوقوع في الأخطاء.

٣- موقف الحوكمة الإسلامية من الإنتقاد لضمان الحريات السياسية

حق النقد وتوجيه الإنتقاد له صلة وثيقة بالسلطة وممارستها. ولا يمكن الفكاك بين حرية التعبير وممارسة السلطة. وبما أنّ النقد من العمل الفردي يأتي بسبب الأعمال التي يقوم بها الفرد بمفردة وترتكز على الأعمال الفردية، فإنّها لم تأت بنتائج كبيرة ومؤثرة، ولا تخلق تحديات إيجابية للسلطة. لكن في المقابل، نقد السلطة والقوى السياسية وإجراءاتها، وإنجازاتها، من شأنه أن يجنّب قرارات السلطة من الخطأ ويقيها من العدول عن الصواب. فإن كان المجتمع يتمتع بحريات عامة، فعند ذلك يستطيع أصحاب السلطة والقائمون على شؤون البلاد تنفيذ مهامهم في فضاء سياسي تصالحي وودّي يسوده الهدوء. كما أنّ جميع التعاليم الإسلامية مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتشاور وتضارب الآراء، والنقد والنصيحة، والموعظة، كلها تكسب معناها في فضاء إجتماعي يعترف بحق النقد ويمنح أفراده حق التعبير عن الرأي وإبداء الأفكار بحريّة تامّة. صحيح أن هذه التعاليم يمكن أن تشمل المجال الفردي، لكن معظم هذه التعاليم يمكن أن تنسحب على المجال السياسي والإجتماعي وتكون صالحة للمجال الإجتماعي بشكل أكبر.

الإنتقاد يوفّر فرصة كبيرة للوصول إلى الحوكمة الإسلامية المروجوّة والحريات السياسية؛ فالنظام الذي لا يطيق الرأي الآخر ويستبد بقراراته، يبدّد جميع فرص التنمية السياسية والتقدم المعرفي. فالحرية السياسية تكسب معناها من حضور

المواطنين في الساحة السياسية واستقبال الأفكار المختلفة وتضارب الآراء تحت مظلّة واحدة عنوانها التقدم. ومن نافل القول أن إقصاء الأصوات المعارضة بذريعة التخوين أو غيره يجعل الصوت الواحد يستفرد بالقرارات المصيرية ويزيد من فرص ارتكاب الأخطاء. ونظراً لأهمية هذا البحث، سوف نتطرق إليه من زوايا مختلفة.

٣-١. الحوكمة والمعارضة في القرآن الكريم

يؤكد القرآن الكريم على ضرورة وجود جماعة صالحة في المجتمع الإسلامي تدعو إلى الخير والمعروف (آل عمران، ١٠٤). وهذا معناه ضرورة وجود الإنتقاد والأمر بالمعروف الذي عبّر عنه القرآن بقوله «خَيرُ أُمّة» (آل عمران، ١١٠). وجلّي أن هذا الخطاب لم يكن خطاباً فردياً بل يخاطب جماعة المسلمين ويريد أن يجنّب الأمّة من العدول عن الصواب، والإستبداد، والفساد، والظلم. ويقول القرآن أن أحد أسباب هلاك الأمم السالفة هو عدم وجود أمّة تدعو إلى الخير وتنهى عن المنكر. الآية هي: «فَلَوْ لا كانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسادِ فِي الْأَرْضِ» (هود، ١١٦).

وينتقد آية الله جوادي آملي بعض من يزعم أن الوجه الإيجابي من العلمانية هو أنّ النقد يشمل جميع أفراد المجتمع ولا تستثني العلمانية أحداً من دائرة النقد؛ بينما هذا الأمر ليس صحيحاً. فقد يقول جوادي آملي أنّ عدم استثناء جميع شؤون المجتمع مثل القانون، والسلطة، والحكام، والقادة والمسؤولين، وغيرهم، من دائرة النقد واستعدادهم لتوجيه الإنتقاد والمسائلة، هو من أبرز تعاليم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فإن إمعان النظر في هذه الفرضية ومعرفة حدودها وآلية تطبيق هذه الفريضة في المجتمع، سوف يرينا أنّها أولى وأفضل من تعاليم العلمانية. فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم تقتصر على فرد دون آخر، بل تشمل جميع أفراد المجتمع. ويجب على جميع أفراد الأمّة الإسلامية التصدي لكل

الأخطاء التي يرتكبها القادة وصناع القرار في الحوكمة الإسلامية، ولهذا لا فرق بين المواطن العادي وبين المسؤول في الحوكمة الإسلامية. وكما يحق للمواطن العادي توجيه الإنتقاد للحكام، وتذكير المسؤول بأخطاءه، يحق لهذا المسؤول أيضاً أن يذكّر المواطن العادي بأخطاءه ويساعده على تجنّب الخطأ عن طريق التذكير والمشورة (جوادي آملي، ١٣٩١، ص٢١٨).

إذن، على أساس هاتين الإستراتجيتين اللاتي يقدمها القرآن، يمكن خلق آلية تساعد على تطبيق أهم شأن من الشؤون السياسية وهي الإشراف والمراقبة، ونقد السلطة السياسية، وتوفير فضاء سياسي منفتح يمهّد للوصول إلى الحريات السياسية التي لا يمكن الوصول إلى التنمية بكافة أشكالها من دون هذه الحرية. ففي بدايات الثورة الإسلامية، اقترح الإمام الخميني تأسيس وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد ذكّر الإمام بتاريخ ١٩٧٩ مجلس الثورة الإسلامية بتأسيس هذه الإدارة واستقلالها عن جميع مفاصل الدولة والسلطات العسكرية والمدنية، لكي تتمكن من الإشراف على كل ما تقوم به المؤسسات الحكومية والمواطنون وباستقلالها عن جميع المؤسسات تكون قادرة على نقد جميع تلك المؤسسات؛ فقد يقول الإمام: يجب على مجلس الثورة الإسلامية تأسيس دائرة تحت عنوان دائرة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ويؤكّد على استقلالها عن جميع السلطات وأن تكون إلى جانب الحوكمة الإسلامية لكي تشرف على إجراءات الحوكمة والدوائر الحكومية وجميع شرائح المجتمع. ويجب على الحوكمة الإسلامية تنفيذ جميع أوامر هذه الدائرة والإمتثال لكل ما تصدره في سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويجب أن تكون لها فروع في جميع أرجاء البلاد وتوسيع نطاق عملها لإجتثاث المنكرات من الحوكمة الإسلامية. فلا يُستثنى أحد في تطبيق الأوامر والقوانين الإسلامية الإلهية ولا يحق لأيّ أحد التجاوز عن حدود الله. فإن تجاوز أحد حدود الله سواء كان قائد الثورة الإسلامية، أو رئيس الحوكمة، فيجب تطبيق الحدود الشرعية عليه من دون أخذ

أيّ من الأمور بعين الإعتبار (الخميني، ١٣٧٨، ج٦، ص٢٧٤). وفي موضع آخر يشير الإمام إلى أنّ مكافحة الفساد يجب أن يكون مستقلاً وتحت مظلة وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من دون علاقتها بمؤسسة الحكم (الخميني، ١٣٧٨، ج٩، ص٢١٣). ولسوء الحظ لم يؤسَس مثل هذا المركز المستقل كمؤسسة مدنية، وفي ظل غياب مثل هذه المؤسسة، لا يمكن القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بوجود حريات مدنية ومنح حق الإنتقاد من الحوكمة وترسيخ ثقافة النقد. فالمجتمع الذي يسلّم مقاليد الحكم إلى جماعة تزعم أنّ جميع أعمالها صالحة ولا تعمل سوى بالمعروف، لا يمكن توجيه الإنتقاد إليها ولا تقبل بأدنى درجات النقد، فتضيّق الخناق على الأمر بالمعروف، فهذه المزاعم غالباً ما تتسلل إلى قلوب أصحاب المناصب فور تسلّمهم مقاليد الحكم فيخلقون عقبات عويصة أمام حركية المجتمع فتخمد بأعمالهم جذوة الأمر بالمعروف ولا يجرأ أحد على توجيه النقد إليهم.

٣-٢. الترحيب بالنقد الحر في الحوكمة الإسلامية

ينقد أحد المفسرين المعاصرين آراء بعض من يقول بوجود جماعة لا يمكن توجيه النقد إليها، ويؤكّد على أن بعض الأفراد بسبب قلّة معرفتهم بالقيم الدينية والأسس الفقهية، يعتقدون بعدم ضرورة النقد والإشراف والمسائلة ويرون أنّ هذا الأمر لا يمكن ممارسته في الحوكمة الإسلامية. وحجتهم في هذا القول هي أنّ بعض أصحاب المناصب يحظون بقدسية دينية ولا يجوز توجيه النقد إليهم. في حين أن هذه المزاعم الواهية لا أساس لها من الصحة. فلا حدود في تطبيق فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما لا حدود تؤطّر عدد من يريد تطبيقه، بل يحق لجميع المسلمين القيام بها كفريضة، ولا يُستثنى أحد من هذه الفريضة الدينية. بحيث أصحاب أعلى المناصب في الحوكمة الإسلامية ليسوا بمنأى عن النقد، فحتى الولي الفقيه الذي هو قائد الأمّة الإسلامية لم يكن خارج دائرة

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن كان هذا الولي بسبب منزلته الدينية وتقواه الكبيرين ونزاهته الروحية أكثر المسلمين امتثالاً للفرائض الدينية. لكن هذا لا يعني أنّه إذا ارتكب خطأ لا يمكن معاقبته أو تذكيره، بل يجب تذكيره بأخطاءه، وهذا التذكير لا يقتصر على فرد أو شريحة بعينها بل يحق لجميع المسلمين تذكير الولي الفقيه بالخطأ والتعبير عن آراءهم ومشاركتهم في صناعة القرار في الحوكمة الإسلامية (جوادي آملي، ١٣٩١، ص٢١٨).

ومن أبرز مصاديق حق الإنتقاد من الحاكم والإنفتاح السياسي في الحوكمة الإسلامية تتجلى لنا في تعامل أمرالمؤمنين عليعليه السلام مع الخوارج، فقد كان الأمير يحدّث الناس في مسجد الكوفة فإذا برجل خارجي يقوم ويقول: «لا حكم إلّا لله» ثم يصمت، ثم يقوم الآخر والآخر حتى كثر القائلون بهذه القول. فردّ عليهم الإمام بقوله: «كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ».

ثم قال: «لَكُمْ عِنْدَنَا ثَلَاثُ خِصَالٍ لَا نَمْنَعُكُمْ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ تُصَلُّوا فِيهَا وَ لَا نَمْنَعُكُمُ الْفَيْءَ مَا كَانَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَ أَيْدِينَا وَ لَا نَبْدَؤُكُمْ بِحَرْبٍ حَتَّى تَبْدَءُونَا بِهِ» (ابن حيون، ١٣٨٥، ج١، ص ٣٨٨، و للمزيد: نوري، ١٤٠٨، ج١٢، ص ١٢٤).

كما ورد في التاريخ أنّ رجلاً من الخوارج سمع كلاماً حكيماً من عليعليه السلام وقال: «قَاتَلَهُ اللَّهُ كَافِراً، مَا أَفْقَهَهُ!».

فقام صحابة الإمام عليعليه السلام ليقتلوه، لكنّ الإمام امتنع وقال: «رُوَيْدًا! إِنَّمَا هُوَ سَبٌّ بِسَبٍّ، أَوْ عَفْوٌ عَنْ ذَنْبٍ» (نهج البلاغة، الحكمة، ٤٢٠).

يوحي لنا هذا الكلام أن الإمام في عزّ قدرته وسلطانه الديني في الكوفة، فتح باب النقد واسعاً وترك مجالا لكل من يريد التعبير عن رأيه وإن جانب الإنصاف والعدل، وعلى الرغم من أنّ الإمام كان على بيّنة من أن جماعة تريد إثارة الفوضى والخروج على الحاكم باطلاً وينتظرهم مصير قاتم، إلا أنّه ترك المجال لهم للحضور في المجتمع الإسلامي مادامت هذه الجماعة لم توجّه خطراً للأمّة الإسلامية فلها حقها في الأمّة المسلمة، فلم يحرمهم الإمام من حقهم أو يضيّق

الخناق عليهم إلى أن سلّوا سيوفهم في وجهه. فقد فتح الإمام مجالاً واسعاً لمن أراد إراقة دمه باطلاً وأجاب على كل سؤال طرحه عليه بكل صدق وإخلاص وصبر على الذرائع والحجج الواهية التي طرحها للنيل من حكومته ثم يوصي فيهم بقوله: لاَ تَقْتُلُوا الْخَوَارِجَ بَعْدِي، فَلَيْسَ مَنْ طَلَبَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَهُ، كَمَنْ طَلَبَ الْبَاطِلَ فَأَدْرَكَه (نهج البلاغة، الخطبة: ٦١).

إذن كان الإمام علي عليه السلام في عهد خلافته يرفق بكل من عارضه في الرأي والعقيدة ولم يعنّف على أحد بسبب معارضته معه في الرأي والتوجّه، فقد أظهر رفقاً قلّ نظيره تجاه من نقض البيعة ومن خرج عليها (الخوارج) وكل من انشق عن صفوفه ولم يكتف بهذا المقدار من الرفق بل لم يحرمهم من حقوقهم في بيت المال ولم يناصب لهم العداء أو يشنّ عليهم حرباً ويهدد حياتهم. كل هذا ليعلم المسلمون أنّ السلطة لا يحق لها الفتك بالمعارض والمخالف والتضييق على حرية التعبير وسلب حق التعبير عن الرأي بذريعة الأمن والتصدي للتشرذم؛ فما من ثمن أقلى وأجلّ من حرية التعبير والمسائلة ومتابعة الحق (مطهري، ١٣٨٢، ج١، ص١٢٠).

هذه الشخصية العظمية بهذه النفس العالية نصحت مالك الأشتر بقولها: «ولا تقولَنّ إنّي مؤمَّرٌ آمُرُ فأُطاعَ؛ فإنّ ذلك إدغالٌ في القلب و مَنْهَكَةٌ للدين» (نهج البلاغة، الكتاب: ٥٣).

على الرغم من القسوة التي عانى منها الإمام، ينصح الحاكم ألّا يتكبّر على الرعية ولا يفرض عليهم طاعته، ويؤكّد في موضع آخر على ضرورة حضور أفراد يشرفون على عمل الحاكم ويوجّهون نقدهم له إن أخطأ. فقد يقول: «ثم لْيَكُنْ آثَرُهم عندَك أقْوَلُهُمْ بمّرَ الحقِ لك، و أقلَّهُم مساعدةً فيما يكون منك فما كره اللهُ لأوليائه، واقعاً ذلك من هواك حيثُ وَقَعَ» (نهج البلاغة، الكتاب: ٥٣).

ويؤكّد الإمام على ضرورة وجود أفراد حول الحاكم يسردون له واقع الأمة كما هو ولا يلبسون عليه الواقع وأحوال الناس ويقول: «وَ الْصَقْ بأهل الورع و

الصّدق، ثُمَّ رُضْهُمْ على أنْ لا يُطْرُوك و لا يَبْجَهُوك بباطلٍ لَمْ تفعله، فإنّ كثرةَ الإطراء تُحْدِثُ الذهوَ و تُدْني من العِزَّةِ» (نهج البلاغة، الكتاب ٥٣).

ويروي الإمام الباقرعليه السلام عن السيد المسيحعليه السلام أنّ النقد وتقييم الكلام ويقول: «خُذُوا الْحَقَّ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَ لَا تَأْخُذُوا الْبَاطِلَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ كُونُوا نُقَّادَ الْكَلَامِ فَكَمْ مِنْ ضَلَالَةٍ زُخْرِفَتْ بِآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَمَا زُخْرِفَ الدِّرْهَمُ مِنْ نُحَاسٍ بِالْفِضَّةِ الْمُمَوَّهَةِ النَّظَرُ إِلَى ذَلِكَ سَوَاءٌ وَ الْبُصَرَاءُ بِهِ خُبَرَاءُ» (المجلسي، ١٤٠٣ق، ج٢، ص ٥٦).

وفي هذا السياق كان الإمام الخميني‌رحمه الله يعتقد أنّ جميع أفراد المجتمع لهم الحق في استجواب قائد الأمة الإسلامية أمام الناس وعلى الملأ وعليه هو أن يردّ على سؤال الرعية ولا يخاف من المسائلة (الخميني، ١٣٧٨، ج٥، ص٤٠٩). كل هذه الروايات تؤكد لنا ضرورة الإنتقاد في الحوكمة الإسلامية ووجوب فتح آفاق رحبة للمسلمين وتوفير بيئة مواتية لهم للتعبير عن آراءهم بحرية والإعتراف بحقهم في المشاركة السياسية والحضور في الإجتماع والسياسة.

٣-٣. ضرورة النقد المنصف في الحوكمة القرآنية

القطاع الأعظم من ضرورة رعاية حقوق الآخر وإحترام حضوره يتماشى مع ضرورة رعاية القيم الأخلاقية. ربما من لا يمتثل للقيم الأخلاقية الإسلامية، يظنّ أن الغيبة والصاق التهم وإشاعة الكذب في المجتمع، لا علاقة له بحرية الآخر وحقوق المواطنة؛ وهذا يمكن فهمه من الأعمال التي يقوم بها هؤلاء، لكنّ الواقع يؤكّد أنّ القطاع الأعظم من الحريات السياسية، والأمنية، والشعور بالحرية النفسية في المجتمع، أمر بالغ الأهمية؛ بل هو حجر الأساس في التنمية والحريات المدنية. بناء على هذا القول، تصبح الكثير من الشؤون الإجتماعية مثل الغلو في الكلام (النساء، ١٧١)، والصاق التهم (النور، ٤ و ٢٣)، والغيبة وكلام السوء (الحجرات، ١٢)، وقول الظن (اسراء، ٣٦)، والسخرية من الآخر والإستهزاء

به (الحجرات، ١١)، وتحريف الكلام عن مواقعه (النساء، ٤٦)، خارج دائرة حرية التعبير. لأنّها لا تهدف إلى كشف الحقيقة والواقع، بل تتنافى مع القيم الأخلاقية وتنتهك حرية الآخر.

وفي هذا السياق، إحدى أهم حدود الحريات السياسية وحرية التعبير عن المواقف السياسية، هي احترام الآخر واحترام حقوقه. فلا يجوز بذريعة حرية التعبير، انتهاك حرية الآخر وإلصاق إتهامات به من دون أن يكون لها أساس من الواقع، أو الإستهزاء بالأفراد وبعقائدهم. فقد يؤكد القرآن الكريم على احترام عقائد الكفار وينهى المسلمين عن سبّ إله الكفار حتى لا يسبوا الله. والآية هي: «وَ لا تَسُبُّوا الَّذينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ» (الأنعام، ١٠٨).

وقد نهى القرآن المؤمنين عن الإستهزاء بكل من يعارض الدين ويقول: «يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ»(الحجرات، ١١).

ثم يقول: «وَ لا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَ لا تَنابَزُوا بِالْأَلْقابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإيمان» (الحجرات، ١١).

وتتضاعف أهمية هذا الأمر عندما نعلم أنّ السلطة السياسية تمنح أصحابها صلاحيات واسعة ويجب أن تلائم بين المصالح المتضاربة؛ لأنّ من يتسلّم مقاليد الحكم ويتولى مسؤولية سياسية سوف يواجه الكثير من الإنتقادات والآراء المتضاربة وتحديات جمّة، فإذا كانت هذه الإنتقادات تنطلق من منطلق الإستهزاء بالآخر وبكل من يعارض الرأي والعقيدة، فإنّها سوف تحدّ من الحريات الإجتماعية وتخلق بيئة مواتية لظهور الإستبداد وتعزز فرص استشراء الفساد.

٤- تحديات تعزيز الحريات الإجتماعية في الحوكمة الإسلامية

تشكل الحوكمة الإستبدادية، أكبر تحدٍ للحريات الإجتماعية والحريات الفردية؛ فهي لا تنطلق من منطلق الإعتراف بحقوق الآخر وإحترام الحريات الإجتماعية،

بل تنظر إلى القضايا نظرة أمنية وترى في اختلاف الآراء تهديداً يُحدق بأمن السلطة والحوكمة. ولهذا تلجأ إلى الكبت والعنف لدرجة تطالب فيه الرعية بمسايرتها في جميع الشؤون والقضايا الفردية والإجتماعية حتى في الإحساسات والمشاعر الداخلية والأهواء النفسية. مثل هذه الحكومات لا ترى رادعاً يردعها من توجيه الإتهامات الواهية للمواطن وتتهمه باثارة الفوضى والفساد والسلب والنهب ولا يزعها وازع من النيل من المواطن فتجيز لنفسها التصرف بكل ما يملكه الإنسان بما في ذلك نفسه وحياته فتبيح القتل وإزهاق الأرواح من دون تأنيب ضمير أو تخوف من محاكمة (موسوي زنجاني، ١٣٤٠، ص١٩٨). في ما يلي سنتطرّق إلى بعض من التحديات التي تواجهها الحريات العامة من منظور القرآن الكريم.

المجلد الأولى، العدد الأولى، الرقم المسلسل للعدد١، ربيع و صيف ٢٠٢٣

٤-١. السلطة والتمسّك بالتقاليد

التمسك بالعادات والتقاليد والتخشّب العقلي والإنسياق الأعمى وراء العقائد، وإنعدام الرأفة والتساهل تجاه الآخر، والتكبّر، والرضا عن النفس والإستعلاء، وتوهم الكمال والمزاعم الواهية بكمال العقل والفكر، إن تسللت إلى السلطة واقتحمت ساحات السلطة السياسية، سوف تشكل عقبة كأداء أمام الحريات العامة، لأنّ هذا الأمر، سوف يحول دون خلق بيئة تصالحية وأخويّة تمهّد للأفراد فرصة تبادل الآراء بفضاء تصالحي بعيد عن التناحر. فالعادات السيئة تتسلل إلى وجود أصحاب السلطة وتتجذّر في كينونتهم وتعشش في عقولهم لدرجة لا تسمح لهم بفتح أدنى فرصة للحريات وتغلق جميع النوافذ التي قد يدخل من خلالها ما يغذّي الحريات العامة، ذلك لأنّ المستبد يرى نفسه منزّهاً من كل نقص ولابد للرعية من اتّباع خطاه والسير في ركابه وانتهاج نهجه في كل صغيرة وكبيرة. فقد يقول القرآن عن فرعون: «قالَ فِرْعَوْنُ ما أُرِيكُمْ إِلاَّ ما أَرى وَ ما أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشادِ (غافر، ٢٩).

كهذا يرى فرعون نفسه مالك رقاب الناس ولا يرى للرعية أيّ حق في التصرف في حياتهم، بل يجب على هذه الرعية أن تتّبع خطاه وتسير في ركابه. وبلغ به الزهو درجة قال فيه للناس أنّه هو الله وما لهم من إله غيره، وقوله هو: «يا أَيُّهَا الْمَلَأُ ما عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْري» (القصص، ٣٣).

وبحسب تعبير النائيني إحدى قوى الطاغوت وحكام الجور الذي يعبّر عنها بـ«القوة الملعونة»، تحول دون نقد السلطة وحرية المواطنين؛ وهي قوة الإرهاب والتخويف والتعذيب المأخوذة من الفراعنة وطواغيت السلف، التي تنزل العذاب بدعاة الحرية الموهوبة من الله -عزّ إسمه- وبأصحاب سيرة الأنبياء والأولياء عليهم السلام وتنكّل بهم وتسومهم العذاب من الأسر، والقتل، والتنكيل، والتمثيل، والحبس في المضائق، ودسّ السمّ وهتك الأعراض، ونهب الأموال وغيرها فلا تبقي ولا تذر (النائيني، ١٣٨٦، ص١٥٥).

٤-٢. الدوغمائية والعصبية

الدوغمائية من أخطر وأبرز تداعيات التعلق بالعادات والتمسك بالتقاليد؛ فقد تستطيع أن تكون عقبة كأداء أمام السير نحو الحريات المدنية. فالحكام الدوغمائيون والمتعصبون يزعمون أن أعمالهم لا تجانب الصواب تحت أيّ ظروف، ولهذا يلحّون على عقائدهم ولا يتركون مجالاً لأيّ من الأفكار والتوجهات والنزعات المتعارضة مع توجهاتهم[1]. وينزع أنصار الدوغمائية منزع الجزمية والقطعية في منظومتهم الفكرية ويرفضون أيّ نوع تغيير في أفكارهم ويصرون عليها بدرجة تتخشّب في عقولهم ولا يتركون مجالاً لأحد لتوجيه النقد إلى أفكارهم. فالفرد الدوغمائي خاصة في المجال السياسي الذي تتغيّر فيه الأفكار بشكل مضطرد

١. يُذكر أنّ المقصود بالدوغمائية هنا هي الدوغمائية التي يتمسك بها الفرد بكامل إرادته ومعرفته، وهي التي يصوغها الفرد من أوهامه وأفكاره الزائفة. فلا يمكن القول أنّ جميع الجزميات خاطئة.

وبلاهوادة، لا يؤمن بأي تغيير في أفكاره المتصلّبة في عقله. مثل هؤلاء الأفراد يرفضون التحول في أفكارهم الموروثة وإن أوتي بألف دليل وحجة مقنعة لإثبات زيف عقائدهم. فقد يقول لنا القرآن الكريم أنّ الدوغمائية والجزمية هي من أكبر العقبات أمام الحريات العامة. خاصة إذا تغلغلت هذه التوجهات في الساحة السياسية. ويذكر القرآن الكريم هؤلاء ويقول أنّهم يرثون أفكارهم عن آباءهم من دون النظر إليها والتفكير فيها. وقوله تعالى هو: « قالُوا بَلْ نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنا عَلَيْهِ آباءَنا أَ وَ لَوْ كانَ آباؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَ لا يَهْتَدُونَ» (البقرة، ١٧٠).

هذه النظرة تضع الفرد في قفص ضيق من الأفكار والأوهام فيرفض تجاوزها أو التفكير فيها. ففي ظل مثل هذه الأفكار والتوجهات تتبدد الحريات ويُمارس التضييق ضد كل من يعارض الفكر العقدي ولا يُعترف به أساسا.

ومن أبرز خصائص هؤلاء الأفراد، نظرتهم غير الموضوعية. وبما أنّ هذه العقيدة تنطلق من المسلّمات القارّة والجزميات التي لا تقبل الشك، فإنّها توصل صاحبها إلى نتائج خاطئة وتحليلات بعيدة كل البعد عن الواقع. فالسياسي الدوغمائي يتحدث أكثر مما يفعل، وقلما يستعد لإستماع كلام أحد ويفرض على الجميع الإمتثال لأوامره والسير على نهجه باعتباره النهج الصحيح. ففي مثل هذه الفضاء لا يمكن الحديث عن الحريات وتضارب الآراء والتعددية الفكرية.

٤-٣. مزاعم عدم ارتكاب الخطأ

المزاعم التي تدعي أنّها لا تجانب الصواب ولا تعرف العدول عن جادة الحق (للمزيد: سيدباقري ١٣٩٢، ص٢١٥ فصاعداً)، ستؤدي إلى رفض النقد والتضييق على الحريات. فالإنتقاد يُخيف القادة والساسة الضعفاء. وهذا الخوف يسوقهم نحو التضييق على عقلاء المجتمع وممارسة الضغط عليهم من أجل إسكاتهم؛ فيصبح النقد بضاعة محظورة في المجتمع. وبهذا يسود الخوف والجهل في المجتمع ويضيق المجال بأصحاب الفكر والعقل وتخلو الساحة لصالح أصحاب الأفكار الجزمية

والتخشّب العقلي. وحسب تعبير القرآن تأخذ هؤلاء العزة بالإثم ولا يرفضون النصيحة والموعظة. وقوله تعالى: «وإِذا قيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ» (البقرة، ٢٠٦).

ورد فعل «قيل» مجهولاً باعتبار أنّ الجهل يستفحل في المجتمعات بدرجة لا يقدر أحد على توجيه النقد للقادة والحكام ولا يسمح الحاكم لأحد بتقديم النصيحة له وإذا نصحه أحد «أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ». وهذا يدل على حقيقة مفادها أن التمرد على القانون والطغيان في الظلم يستشري في أوساط المجتمع ويستفحل في مخيلة الحكام وعقولهم ولا يتركون مجالاً للنقد والموعظة والنصيحة ويمارسون شتى أنواع الكبت والعنف لقمع الأفكار المختلفة. فمعنى «العزّة» حيال هذا الطاغية هي النزعة الدموية والمتمردة المستفحلة في مخيلته. فبعد أن تجذر الفساد والمعصية في وجوده، لا يخشى الله ولا يتقي المعصية، بل يتمادى في طغيانه وتعسفه. فهذه الطبيعة القاسية تحول دون نفوذ النور إلى قلبه وتثنيه عن التفكير في الخير والصلاح. وهذا التمادي في الشر يوحشه ويقحمه في غياهب الظلام والوحشة والخوف من كل صوت يدعوه إلى ما فيه الخير (طالقاني، ١٣٦٤، ج٢، ص١٠٠).

ومن خصائص حكومات الجور والتعسف، استعباد الناس والإستيلاء على رقابهم وسلب الحريات والحقوق العامة منهم. فلا مجال لنقد المؤسسة الحاكمة في هذه الأنظمة؛ وأيّ نوع إنتقاد أو اختلاف آراء أو توجه مختلف عن التوجه السائد، يُعد خروجاً على السلطة وتترتب عليه مآلات وعواقب وخيمة. ويستولي رأي الحاكم وحاشيته على رأي النخبة وعقلاء المجتمع؛ فلا تريد مثل هذه الأنظمة من شعبها سوى الإنسياق الأعمى وراء قراراتها والسير في ركابها من دون إبداء الرأي أو الإحتجاج على قرار أو حكم. ومن هنا لا ترى هذه الحكومات في نفسها منقصة أو فجوة يجب ردمها أو فراغاً يجب ملؤه؛ بل كل قراراتها صائبة ولا تقبل التشكيك أو التجريح. ولهذا السبب قال فرعون لحاشيته «أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلى» (النازعات، ٢٤).

فقد كان يرى نفسه فوق كل شيء، ولهذا لا عجب أن يرى نفسه منزّهاً من الخطأ ويرى أعماله لا تجانب الصواب. وهذا ينسف النقد وتعدد الرأي والمشورة نسفاً ولا يؤمن بها بالمرّة.

الإستنتاج

سعت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسألة حق الإنتقاد في الحوكمة الإسلامية؛ والتطرق إلى هذه الإشكالية من منظور القرآن الكريم والروايات المؤثوقة ورصد نتائجها وتأثيراتها على الحريات السياسية. وفي ما يلي نذكر عدد من النقاط الهامّة التي وردت في نص المقال.

من أهم تحديات المجتمعات البشرية، هي الترويج للعداء وإثارة النعرات والفتن، والأحقاد، وغياب النقد المنصف وإستفحال الجهل والخرافة؛ ولا تألوا السلطات الفاسدة جهداً لنشر هذه الأفكار الزائفة وإثارة النعرات والخلافات للإستيلاء على رقاب الناس. وفي المقابل ثمّة جهات تسعى لتشويه صورة الحكام الصالحين بغية الوصول إلى أهدافهم الدنيئة والمصالح السياسية والحزبية. مثل هذه التوجهات لا يردعها رادع في سبيل النيل من القيم والمعتقدات والتقاليد التي يؤمن بها حشود كبيرة من الناس، بهدف إثارة الفوضى والتمرّد ضد السلطة وإثارة البلبلة وتوفير فرصة مناسبة للقفز على سدّة الحكم والإستيلاء على رقاب الناس والعبث في حياتهم. وقد يستغل الحكام هذه الحالات لكبت الحريات بذريعة إستتباب الأمن.

ونظراً لهذا الأمر، يرى بعض الكتّاب أنّ الإسلام وضع حدوداً للنقد والحريات السياسية والإجتماعية واتخذ موقفاً وسطياً تجاه الحريات السياسية حتى لا تعمّ الفوضى بذريعة الحريات السياسية ويتجرّأ البعض على الإساءة إلى المقدسات والعقائد التي تؤمن بها فئات أخرى من المجتمع. والجدير بالذكر أن ما أكّد عليه الإسلام كحدود يجب الإمتثال لها عند التطرق إلى المقدسات، هو

تحاشي الإساءة والنقد غير المنصف، وليس الإنتقاد المنطقي والبنّاء. فالتعرّض لأعراض الناس والإساءة إلى شخصية الفرد، والمؤامرات ودسّ الدسائس، والخروج على القانون، والإلزامات الدينية في المجتمع الإسلامي، والإغواء والإغراء وغيرها، كلها مرفوضة تماما ولا يجوز إثارتها بذريعة النقد والحريات العامة (كمالي، ١٣٨١، ص٦٢).

وتتجلى نتائج الإنفتاح السياسي والحريات العامّة والإنتقاد من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها الحوكمة الإسلامية، في الشؤون المختلفة سياسياً واجتماعياً وهو من شأنه أن يعزز التنمية والتقدم في المجتمع. فانعدام الحريات السياسية، واستفحال الإستبداد الذي لا علاقة له بالحكومات الإسلامية، يؤدي إلى التوتر والتضييق على شرائح المجتمع كلها. وحسب تعبير «آمارتيا سن» المجاعات تفتك بالحكومات الملكية القديمة، والجماعات الإستبدادية، والجماعات القبلية، والبيروقراطية الحديثة العتيدة، والإقتصادات الإستعمارية التي تستولي عليها الأمبريالية الشمالية، والقادة الفاسدون، والأنظمة الدكتاتورية ذات الحزب الواحد، وهي مجاعات لا تطاق. فلم نشهد المجاعة قد فتكت بالدول المستقلة، التي تشهد إنتخابات حرّة، والدول التي تتكون منظومتها السياسية من أحزاب سياسية مستقلة تتمتع حكوماتها بمناخ سياسي منفتح ويحق لكل مواطن الإنتقاد من السلطة وتوفّر حريات عامة للصحافة الحرّة وتتبع سياساتها المنطق الحكمة، ولا نجد في هذه الدول رقابة على الإعلام والصحافة والحريات العامة (سن، ١٣٨٩، ص٢٨٠).

انّ جميع التعاليم الموجودة في الآيات والروايات التي تطرقت إلى النقد والحريات، تذكّر الإنسان المسلم بأنّ المواطن له الحق في نقد السلطة بل يجب عليه أن يكون مسؤولاً عن كل ما تقوم به السلطات لأنّه يمسّه بصورة مباشرة وغير مباشرة، ولهذا يجب أن تكون له مشاركة فاعلة في الأوساط الإجتماعية. وضرورة تنفيذ معظم هذه الواجبات الإجتماعية والمشاركة السياسية هي

الإمتثال لما أمر به القرآن الكريم مثل المشورة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والبيعة، والنصيحة و...، التي سبقت الإشارة إليها. فقد أوصى القرآن الكريم بالإمتثال لهذه التعاليم لصناعة مجتمع حرّ، ومنتقد، وذو حركية ونشاط كبيرين، لتوفير بيئة سياسية مناسبة للمواطنين للتعبير عن آراءهم من دون الشعور بالخطر وكل ما يمكن أن يهدّد حياتهم. فالأمّة المثالية التي طمح إليها الإسلام هي الأمّة الحرّة التي تتصدى لكل ظلم وعدوان سواء من السلطة أو من الأجانب، خلافاً للحكومات الإستبدادية التي لا تألوا جهداً في كبت الحريات وقمع كل صوت يعلو للمطالبة بالحقوق والسير على النهج الصحيح.

فهرس المصادر

* قرآن کریم

** نهج البلاغه

١. ابن حیون، نعمان بن محمد مغربی. (١٣٨٥ق). دعائم الإسلام (ج١، مصحح: آصف فیضی، چاپ دوم). قم: مؤسسة آل البیت علیهم‌السلام.

٢. حمّاد جوهری، اسماعیل بن. (١٤٠٤ق). الصحاح (چاپ سوم). بیروت: دارالعلم.

٣. جوادی آملی، عبدالله. (١٣٩١). نسبت دین و دنیا. قم: اسراء

٤. حسینی بهشتی، سیدمحمد. (١٣٩٠). اتحادیه انجمن‌های اسلامی دانشجویان در اروپا (تهیه و تنظیم بنیاد نشر آثار و اندیشه‌های شهید آیت الله دکتر بهشتی). تهران: روزنه.

٥. خمینی، سیدروح الله. (١٣٧٨). صحیفه امام (ج٥، ٦ و ٩). تهران: موسسهٔ نشر آثار امام.

٦. رضایی، حسن؛ دهقانی، روح الله و کیانپور مهرداد. (١٣٩٢). طراحی و تبیین مؤلفه‌ها و شاخص‌های اساسی حکمرانی اسلامی (دولت معیار). تهران: مرکز بررسی‌های استراتژیک ریاست جمهوری.

٧. سن، آمارتیا. (١٣٨٩). توسعه یعنی آزادی (مترجم: محمدسعید نور نایینی). تهران: نشر نی.

٨. سیدباقری، سیدکاظم. (١٣٩٢) قدرت سیاسی از منظر قرآن کریم. تهران: پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه اسلامی.

٩. طالقانی، سیدمحمود. (١٣٦٢). پرتوی از قرآن (ج٢). تهران: شرکت سهامی انتشار، چهارم.

۱۰. طریحی، فخر الدین. (۱۳۷۵). مجمع البحرین (چاپ سوم). تهران: کتاب‌فروشی مرتضوی.
۱۱. کمالی، محمدهاشم. (۱۳۸۱). آزادی بیان در اسلام (مجموعه مقالات) (مترجم: محمد سعید حنایی، چاپ اول). تهران: نشر قصیده‌سرا.
۱۲. مجلسی، محمدباقر. (۱٤۰۳ق). بحارالانوار: بیروت: دار احیاء التراث العربی.
۱۳. مطهری، مرتضی. (۱۳۹۳). مجموعه‌آثار (ج۲٤). تهران: انتشارات صدرا.
۱٤. مطهری، مرتضی. (۱۳۸۲). یادداشت‌ها (ج۱، چاپ اول). تهران: انتشارات صدرا.
۱۵. معلوف، لویس. (۱۳۸٤). المنجد فی اللغه. قم: دار العلم.
۱٦. مکارم شیرازی، ناصر و همکاران. (۱۳۷۹). تفسیر نمونه. تهران: دارالکتب الاسلامیه.
۱۷. موسوی زنجانی، سیدابوالفضل. (۱۳٤۰). حرمت در نظر اسلام. ماهنامه مکتب تشیع، ۳(٦)، صص ۱٦۹-۱۹۷.
۱۸. نایینی، محمد حسین. (۱۳۸٦). تنبیه الامة وتنزیه الملة (مصحح: سیدجواد ورعی). قم: بوستان کتاب.
۱۹. نوری، حسین بن محمد تقی. (۱٤۰۸ق). مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل (ج۱۲، مصحح: مؤسسة آل‌البیت علیهم‌السلام، چاپ اول). قم: مؤسسة آل‌البیت علیهم‌السلام.
20. Canadian Institute on Governance (www.iog.ca).
21. Jones, Candace; Hesterly, William S.; Borgatti, Stephen P. (1997). A general theory of network governance: exchange conditions and social mechanisms. *Academy of Management Review*, 22(4). pp. 911–945
22. Maszlee Malik. (2018). *Foundations of Islamic Governance, A Southeast Asian Perspective*, London, Routledge.